

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهوريَّة مصر العَرَبِيَّة
مجلس الدُّولَة

رئيس الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

٧٣٠	رقم التبليغ:
٢٠١٧١٤١	بتاريخ:

ملف رقم: ٤٤١٩/٢/٣٢

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي
رئيس مجلس إدارة صندوق العلوم والتكنولوجيا

تحية طيبة وبعد ...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٤٩٨) المؤرخ ٢٠١٥/١١ بشأن النزاع القائم بين الصندوق وجامعة مدينة السادات، بخصوص إلزام الأخيرة رد مبلغ مقداره (١٠٩١٤٨,٤٠) مائة وتسعة آلاف ومائة وثمانية وأربعون جنيهاً وأربعين قرشاً، قيمة الجزء من المنحة البحثية المقدمة إلى الجامعة.

ونفي: أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٢ من مارس عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٣ من شهر جمادى الآخرة عام ١٤٣٨هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تخص الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً في المسائل والمواضيعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين...".

واستطهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أن المشرع اختص الجمعية العمومية بإبداء الرأى مسبباً في الأنزعة التي تتشبَّه بين الجهات الإدارية، وذلك بديلاً عن استعمال الدعوى وسيلة حماية الحقوق وفض المنازعات، وأضفى المشرع على رأيها صفة الإلزام للجانبين حسماً لأوجه النزاع وقطعًا له. ولما كانت ممارسة الجمعية العمومية لولايتها تتطلب أن يكون النزاع مستوفياً شرائطه الشكلية والموضوعية



مجلس الدولة
مركز المعلومات وآدواتِ البحث العلمي
قسم الفتوى والتشريع

ومدعوماً بمستداته التي يمكن من خلال تمحيصها الفصل فيه وصولاً إلى وجه الحقيقة، ومن ثم فالجمعية العمومية في سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحًا للفصل فيه أن تتدبر خبيراً، أو أكثر للاستارة بالرأي في المسائل الفنية التي تستدعي خبرة خاصة بشأنها، ويظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاضعاً كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات في النزاع.

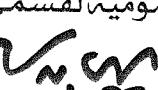
وترتيباً على ما تقدم، وفي ضوء عدم صلاحية النزاع الماثل للفصل فيه بحالته الراهنة حيث يلزم لذلك تحديد المخالفات التي ارتكبها الباحث الرئيس للمشروع في ضوء من طبيعة المشروع، وهو ما يتضمن الوقوف على رأى أهل الخبرة في هذا الصدد، لذلك ارتأت الجمعية العمومية تكليف وزارة التعليم العالي بتأليف لجنة علمية مالية مشتركة، وحددت مهامها على نحو ما سيرد تفصيلاً بالمنطوق.

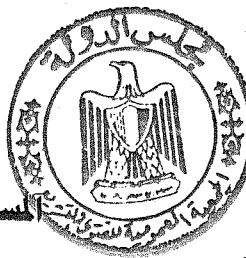
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى تكليف وزارة التعليم العالي بتأليف لجنة علمية مالية مشتركة برئاسة أحد أساتذة جامعة القاهرة، وعضوية خبراء مختصين، وممثل عن صندوق العلوم والتكنولوجيا، وممثل عن جامعة مدينة السادات، وممثل عن وزارة المالية تكون مهمتها الاطلاع على العقد المبرم بين الطرفين، ومراجعة جميع عناصر المشروع الذي تعهد بتنفيذ الباحث الرئيس الأستاذ الدكتور/ أحمد حامد زغول، والمراجع والأبحاث التي اعتمد عليها في إعداد المشروع، وتقييم التقارير الفنية والمالية التي تم إعدادها في هذا الشأن، على أن يتم موافاة الجمعية العمومية بتقرير اللجنة في هذا الشأن قبل انعقاد جلسة ٢٠١٧/٦/٢٨.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريجاً في: ٢٠١٧/٦/١٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

نائب الأول لرئيس مجلس الدولة
نائب رئيس مجلس الدولة



رئيس
المكتب الفني

مستشار
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة
معتز /

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
للسنة التشريعية